مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

إعداد:

الأستاذة/ سميرة قزاز

مديرة الشكاوى التجارية والاقتصادية

وزارة الاقتصاد الوطني/فلسطين

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

UN WOMEN

League of Arab States

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مقدمـــــة

حققت البلدان العربية في العقد الماضي تحسناً كبيراً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وقطعت شوطا جيدا في طريق التنمية والتحسينات الهيكلية، ولكن هذه النتائج لم ترو إلا فصلاً واحداً فقط من القصة، فخلال العقد الماضي ظلت المنطقة ترزح تحت أعباء الفقر وعدم المساواة، وتُسجل أعلى معدل بطالة لدى الشباب في العالم، لا سيما بين النساء، وتشهد ضعفاً في مقومات الحكم، وتدهوراً في رفاه المواطنين وزعزعة لاستقرارهم تحت وطأة النزاعات والاحتلال الأجنبي.

تقبع سبع دول من دول العالم العربي ضمن تصنيف الدول الأقل نموا (الأمم المتحدة 2012)، ويعاني من عدم استقرار العديد من النظم السياسية فيه، وما زال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراض عربية أخرى يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان وضرباً لإرادة المجتمع الدولي بأسره، مما أدى لحدوث صدمات وتشوهات في النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتجذير الارهاب، وظهور تيارات متشددة تتمتع بالقوة العسكرية، ونشوب حرب أهلية مدمّرة في سوريا، وفي حين تتخذ هذه البلدان تدابير كثيرة تبدو مناسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، تشير المستويات الفعلية للرفاه إلى قصور هذه التدابير، وإلى احتمال أن تكون هذه البلدان تقترف خطأ تجاهل عناصر أساسية أخرى للتنمية البشرية، هي الحرية والمساواة والحكم السليم والأمن البشري.

تتزامن هبات الربيع العربي مع بلوغ العديد من دول العالم العربي أهدافها الإنمائية، في ظل العملية النضالية المتمثلة بارتفاع سقف المطالبات الجماهيرية بالتخلص من الفقر والجوع والقهر وسائر الآفات، إلى تحرر الأمم والشعوب من الهيمنة الأجنبية، وتحقيق الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

يمكن التعبير عن العدالة الاجتماعية والكرامة بالحصول على العمل اللائق والتوزيع الأفضل للدخل والقدرة على الحصول على الخدمات العامة، دون تهميش أو اقصاء الشرائح الأضعف في المجتمع، ودون أي تمييز عرقي أو ديني أو جنسي، وممارسة نظم الحكم فيها بشكل ديمقراطي يرتكز على الاحترام الكامل لحقوق الانسان، ويضمن حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية.

وفي ظل صعوبة تحقيق حلول عالمية للتحديات الإنمائية، قد يشكل تعزيز التعاون الإقليمي العربي أداة عملية فعالة للتنمية والرفاه، وذلك من خلال تبادل التجارب الوطنية والدروس المستفادة في مجالات التنمية ومناقشتها على صعيد واسع، للتوصل إلى إطار ونهج اقليمي مشترك بشأن خطط التنمية، نظرا للقواسم المشتركة الكثيرة، مما يعين على تكييف الأهداف العالمية حسب ظروف كل بلد أو منطقة اقليمية، ولعل من المجدي في هذا السياق قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعين الناقد والمتفحص،

فالحكومات العربية لها الدور الأكبر والأهم في التخطيط لتحقيق التقدم الاجتماعي والرفاه لشعوبها، من خلال اعداد الخطط التنموية الشاملة، وإدخال التغييرات التشريعية والقانونية والاجراءات والتدابير اللازمة لتفعيل التدخلات على كافة المستويات، مع مراعاة أوجه اختلاف الاحتياجات وخصوصياتها لضمان توازنها السياساتي والاجرائي، الآخذ بعين الاعتبار مراعاة مفاهيم النوع الاجتماعي.

كما أن للمجتمع الدولي دور حيوي في تكثيف الجهود وتركيزها نحو المصالح التنموية المشتركة، وذلك برفع الوعي وتوجيه الطاقات نحو احراز السلام الشامل وحفظ الحقوق والكرامة الانسانية والمساواة في تطبيق التشريعات وتوفير المقومات البيئية بصورة عادلة، ومراقبة الانحرافات بهدف تصحيحها، بما يسمح للأجيال القادمة أن تعيش حياة بمستوى أفضل.

تأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على الهدف العاشر من الأهداف الأساسية لأجندة التنمية المستدامة 2015– 2030، التي اعتمدت رسميا في سبتمبر من هذا العام في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل 193 دولة عضوا، حيث أشاد الأمين العام بان كي مون بها كرؤية شاملة ومتكاملة وتحويلية من أجل عالم أفضل.

(1) التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني

من خلال التجارب الانمائية العالمية تبين أن التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإثنية أو المنطقة أو المركز الاجتماعي له آثار ضارة على التماسك الاجتماعي ورفاه المجتمع، ومنع الدول من الازدهار والوصول إلى إمكاناتها الكاملة، لذلك لا بد عند صياغة الاستراتيجيات الإنمائية، من أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الديموغرافية واختلافاتها في الحسبان.

إن جهود تمكين النساء في الوطن العربي خاصة لا تزال تواجه تحديات كبيرة رغم ما تحقق من منجزات على طريق تحقيق الاندماج الكامل، فالمرأة ما زالت تسعى لزيادة مشاركتها في الحياة المجتمعية والتنمية دون عوائق، ومن منظور الواقع يتبين أن المرأة العربية قد أجادت دورها وأثبتت وجودها عندما أفسح لها المجال.

تواجه المرأة العربية تحديات كبيرة وكثيرة ذات علاقة بالسياق التاريخي والموروث الثقافي والاجتماعي، والذي يلقي عبئا ثقيلا يبدأ بصعوبة تغيير القوانين التي تتعارض معه، وبالتالي هو من يحدد مفهوم الأدوار داخل

المجتمع، فإذا كان هذا الموروث متخلفا، ويقوم بتقسيم الأدوار الأمامية القيادية للرجل والتابعة للمرأة وتقتنع المرأة بهذا الموروث، فهذا يعني أن ينسحب التخلف أيضا على السياق الاقتصادي الذي يستلزم حضور المرأة مشاركة وقيادة.

المجتمعات العربية إذن بحاجة إلى مرحلة انتقالية تصنف أو توظف على أنها لصالح المرأة اقتصاديا، ومن أبرز سماتها:

1- التدخلات التشريعية المتعلقة بتحديد "كوتا" في المجالس النيابية.

2- تعزيز المرأة في تشريعات العمل.

3- سياسات تشجيع وزيادة نسب التحصيل التعليمي، والحصول على المؤهلات العلمية العليا.

4- زيادة نسب تواجد المرأة في المناصب القيادية.

5- زيادة التدريب المهني والتدريب المتخصص والموجه لإدارة المشاريع التنموية لدى النساء.

6- زيادة الدعم الاقتصادي الحكومي ونظم الروافع التحفيزية للمشاريع الريادية التي تقودها النساء.

حقائق:

- النساء أكثر عرضه من الرجال في الالتحاق بالعمالة الضعيفة، (75% من الوظائف النسائية في البلدان النامية هي وظائف غير رسمية أو غير محمية).
- في جميع أنحاء العالم، 83% من العاملات في المنازل من النساء، ومعظمهن لا يحصلن على الحد الأدنى للأجور.
- على الصعيد العالمي، استمرت الزيادة في عدد النساء العاملات بأجر في مختلف الوظائف باستثناء الوظائف الزراعية ببطء، حيث بلغ 41% في عام 2008، أما في جنوب آسيا، وشمال أفريقيا، وغرب آسيا، بلغ عدد النساء العاملات بأجر في مختلف الوظائف باستثناء الوظائف الزراعية 20% فقط .

(2) تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

تسعى التنمية للحفاظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة من خلال إشراك كافة فئات المجتمع، وهذا يتطلب وعي المجتمات والأفراد وتوفر أدوات المعرفة والمعلومات، المنحى الحقوقي في هذا السياق يقوم على أن الإنسان هو محور التنمية، وعلى عملية التنمية أن تحترم كافة الحقوق، وتعزز المشاركة والعدالة الاجتماعية، كما أن إدماج النوع الاجتماعي هو إستراتيجية عمل في التنمية وليس مجرد هدف، حيث

تضمن سياسات النوع الاجتماعي مشاركة الرجال والنساء بشكل متساو يعكس أولويات الفئات المجتمعية المختلفة، مع توضيح التباينات المرتبطة ومعالجتها.

تتشكل التجمعات السكانية من مجموعات من الأفراد والأسر والمجموعات الذين يتحكمون في مستويات مختلفة من النفوذ والثروة والتأثير والقدرة على التعبير عن احتياجاتهم وحقوقهم، تتنافس المجموعات المجتمعية فيما بينها على المصادر النادرة، ويزداد الصراع بصورة أكبر على حساب من يقبعون في أسفل السلم الطبقي من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، ويكون المردود التنموي عليهم محدودا للغاية إذا لم تؤخذ أولوياتهم بالحسبان، ولكن التخطيط الناجح للبرامج التنموية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ادماج النوع الاجتماعي، وفيما يلي بعض التطبيقات:

- تشجيع مشاركة النساء في تخطيط وتصميم وتنفيذ وإدارة وتقييم البرامج، لضمان احتياجات منظور النوع الاجتماعي.
- تطبيق سياسة توظيف متوازنة تراعي النوع الاجتماعي، تضمن الكوتة النسائية كحد أدنى عند تكوين مجالس الادارة والجمعيات والهيئات العمومية.
- إتاحة الفرصة لتبادل السلطة وتفويض المسئوليات مع ضمان مشاركة النساء والرجال فى المواقع المحورية والفرعية.
- إتاحة الفرص المتساوية في الوصول الى الموارد المختلفة والاستفادة منها فى تنمية المهارات على كافة المستويات، والمشاركة فى عملية صنع القرار.
- توفير معلومات دقيقة وكافية ومصنفة وفقا للنوع الاجتماعي، من خلال التصانيف الإحصائية لكشف فجوات انعدام المساواة.
- مراعاة النوع الاجتماعي في عمليات المتابعة والتقيم وقياس الأثر، خصوصا للبرامج التنموية.
- بناء وتكوين شبكات خلق الروابط بين المؤسسات التي تعمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع.

<u>حقائق:</u>

- النسبة التي حددتها الأمم المتحدة لمشاركة المرأة في المناصب القيادية 30%.

- تضاعفت النسبة المئوية للنساء في البرلمان في السنوات ال 20 الماضية، ولكن هذا يترجم فقط إلى 22% من النساء في البرلمان اليوم.
- 18 بلدا عربيا وقع على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن أربعا من الدول الخمس الأولى في جرائم الشرف هي دول عربية.
- في الجانب السياسي المرأة العربية وفقا للمؤشرات غائبة عن مراكز صنع القرار، المرأة لا يحق لها في بعض الدول قيادة السيارة أو الترشح والتصويت في أي انتخابات، المرأة القطرية والعمانية لم تنل هذا الحق السياسي سوى سنة 2003 بينما حظيت به المرأة الكويتية في 2005، في المقابل سجلت دول عربية أخرى نسبا أكبر في المشاركة السياسية للمرأة بلغت في العراق 25% وفي تونس 23% وفي المغرب 11% وفي الأردن أكثر من 5% إلا أن المرأة العربية بقيت مع ذلك حبيسة مناصب وزارية وأخرى عليا ذات طابع رمزي.
- ليس الاقتصاد بأحسن حالا ففي مصر مثلا نسبة المرأة العاملة هي 15% مقارنة بالرجل، ونسبة البطالة بين النساء أربعة أضعاف نسبة البطالة بين الرجال.
- فاقت نسبة البنات نسبة الذكور في التمدرس في بلدان كالأردن ولبنان وتونس وفلسطين، إلى أن العالم العربي بقي الأقل عالميا من حيث تعليم النساء خاصة في المراحل العليا، مقارنة بسيطة، 54% في العالم العربي سنة 2003 مقابل 83% وسط أوروبا وشرقها و68% في أميركا اللاتينية.
- الرجل والمرأة يعانيان من الجهل والأمية في العالم العربي لكن 60% من الأميين هم من النساء.
- ثلثي ضحايا العنف سواء العنف الأسري أو العنف المجتمعي أو العنف الدولي المتمثل بالحروب والصراعات هم من النساء والأطفال.

(3) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج

كان مفهوم المساواة الحقيقية متقدما في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، حيث تم التركيز بشكل واسع على أن انعدام المساواة يمكن أن يكون على شكل تمييز هيكلي مباشر أو تمييز موضوعي غير مباشر؛ فبينما تشير المساواة الشكلية إلى اعتماد قوانين وسياسات تعالج القضايا الحياتية للنساء والرجال على حد سواء، تتجسد المساواة الموضوعية بالنتائج الفعلية لممارسة القوانين والتشريعات.

في الغالبية العظمى من البلدان وحتى تلك البلدان التي تقدم الفرص على قدم المساواة، لم يتم تحقيق المفاهيم الشاملة للمساواة بصورة حقيقية بمجرد إزالة الحواجز القانونية الرسمية، فلا تزال النساء مستبعدة من بعض المناصب السياسية بطرق تمييزية صريحة، الدليل على ذلك ما نشهده من تراجع لتجسيد الأدوار النسائية في العالم العربي.

إن الاعتراف بهذه القيود وتخصيص الحصص الهيكلية لزيادة تمثيل المرأة هو أمر قد اعتمد في عدد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، ادراكا لضرورة التغلب على العقبات التي تواجه النساء في مختلف المجالات. والواقع أن الحاجة إلى مثل هذه التدابير لتحقيق المساواة في الممارسة متضمن في القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ فترة طويلة.

تعالج العديد من نصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هذا السياق، وتتيح للدول الأطراف اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، وهذا ما يسمى بالتمييز الايجابي، حيث يتم وقف العمل به متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة، هذه الاتفاقية كفلت للمرأة أيضا الحق في التصويت والأهلية للانتخاب والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد، كما كفلت للمرأة فرصة تمثيل حكوماتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

يساعد التحليل بمنظور النوع الاجتماعي في كشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انعدام المساواة على المستويات القومية التشريعية والأعراف والممارسات الادارية والاجتماعية في المجتمعات، كما يمثل هذا المنظور وسائلا للتعرف على نوعية السياسات المطلوبة وطرق العمل للتغلب على المشكلات، مما يضمن كسب التأييد عند حسم الاختلافات والتباينات.

لقد نصت العديد من الاتفاقيات الحقوقية على مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والممارسات، ولكن يبقى الجزء التطبيقى غير معمول به بشكل كامل فى بعض الدول، وكذلك الحال بالنسبة للدساتير الوطنية التي لم تضع اجراءات واضحة وملزمة لتطبيقها.

القوانين التشريعية الوطنية قد تسمح بالمعاملة المميزة للمرأة، التي تتخذ أحيانا شكل "حماية المرأة"، بينما يحظر بعضها الآخر على الإناث حق التقدم للخدمات العامة، مما يشكل صعوبات تعوق حصول المرأة على حقوقها كاملة.

فيما يتعلق بالممارسة الاجتماعية على مستوى إدارة الأسر والمجتمعات، يمكن أن نجد تقاليدا راسخة تعمل بشكل تمييزي وواسع على سلب حقوق الفتيات والنساء، وبخاصة حق التعليم وتقسيم العمل والامتيازات والوصول إلى الموارد، وحتى فى تقسيم الغذاء أحيانا.

حقائق:

يقترب التكافؤ في الالتحاق في المؤسسات التعليمية بين الجنسين في المناطق النامية إجمالاً، ففي عام 2008 كان هناك 96 فتاة مسجلة، مقابل كل 100 فتى مسجل في المدارس الابتدائية، و95 فتاة مسجلة مقابل كل 100 فتى مسجل في المدارس الثانوية .

- الفتيات في سن المرحلة الابتدائية، واللاتي يقعن في فئة 60% من الأسر الأكثر فقراً هم أكثر عرضة بثلاث أضعاف لترك الدراسة مقارنة مع الفتيات اللاتي ينحدرن من أسر أكثر ثراء، كما أن فرص التحاقهم بالمدارس الثانوية يكون أقل من فرص التحاقهم بالمدارس الابتدائية، تواجه فتيات المناطق الريفية عوائق وتحديات إضافية في حصولهم على فرص التعليم، كما وأن الفجوة بين الجنسين أوسع بكثير بالنسبة للفتيات اللاتي في سن المرحلة الثانوية. والنسبة هي 100:91 و100:88 على التوالي.
- على الصعيد العالمي، واحدة فقط من كل أربعة وظائف ذات المناصب العليا تشغلها النساء، وفي جميع المناطق تمثل المرأة 30%أو أكثر من وظائف كبار المسئولين والمناصب الإدارية العليا، في كل 3 مناطق من أصل 10 مناطق، وفي غرب آسيا، وجنوب آسيا، وشمال أفريقيا، تشغل المرأة أقل من% 10 من وظائف كبار المسئولين والمناصب الإدارية العليا.

(4) اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية

تفتقر البلدان النامية إلى الحيز المالي اللازم لاعتماد سياسات الانتعاش والتعافي الاقتصادي عند وضع الخطط الاستراتيجية التنموية، مما يستدعي دعماً خاصاً من البلدان المانحة والوكالات متعددة الأطراف، والتي يكون دورها في المقابل تقديم التمويل، إن الحاجة الماسة للموارد الانمائية في ظل تدهور سيادية الدول المتلقية للتمويل وانحياز مصادر التمويل في بعض الأحيان يستدعي الدراسة المتعمقة لتحقيق التوازن في الخيارات السياسية، ويستدعي أيضا أن تكون الدول دقيقة جدا في وضع سياساتها المالية.

اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين في جنيف، مجموعة من القرارات فيما يخص تسريع وتيرة خلق العمالة وانتعاش فرص العمل واستدامة المنشآت، ووضع مجموعة من الاستجابات التي يمكن الاسترشاد بها في صياغة استراتيجيات وسياسات العمالة في العالم العربي.

فعلى سبيل المثال يمكن حفز الطلب الفعلي والمساعدة على الحفاظ على مستويات الأجور من خلال الحوافز الضريبية والحوافز الاستثمارية ودعم المؤسسات الصناعية الوليدة، ويمكن التخفيف من حدة البطالة عن طريق تنفيذ سياسات نشطة وفعالة تستهدف سوق العمل، وتنفيذ برامج للتدريب المهني تستهدف القطاعات الواعدة، والاستثمار في التدريب على مهارات تنظيم المشاريع، أو تجديدها لتحسين القابلية للاستخدام، لاسيما لصالح المجموعات المستضعفة.

إن دعم برامج استحداث فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة وأبرزها المنشآت الصغيرة

والمتوسطة والمنشآت بالغة الصغر والتعاونيات من شأنها أن توفر بيئة مؤاتية للنمو، على أن تشمل هذه البرامج سياسات العمالة المؤقتة بما يضمن خلق الوظائف المباشرة في بيئتي الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء.

بناء نظم الحماية الاجتماعية

يمكن لنظم الحماية الاجتماعية المستدامة الرامية إلى مساعدة المستضعفين أن تحول دون زيادة الفقر، وتساعد في الوقت نفسه على تثبيت الاقتصاد والحفاظ على القابلية للاستخدام وتعزيزها، حيث تخفف من الفقر وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني.

بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تتفاقم حالات البطالة والبطالة الجزئية والفقر، مما يستدعي إيلاء أولوية أكبر إلى توليد فرص للعمل اللائق تترافق مع برامج منتظمة ومزودة بموارد كافية ومتعددة الأبعاد لتعزيز خلق العمالة واستحداث فرص جديدة من خلال تعزيز المنشآت المستدامة وتنميتها، وتوفير التدريب المهني والتقني وتطوير مهارات تنظيم المشاريع، لا سيما في صفوف الشباب العاطلين عن العمل؛ والانتقال بالعمالة إلى السمة المنظمة.

ويجب التسليم بأهمية الزراعة في الاقتصادات النامية والحاجة إلى الهيكل الأساسي والصناعة والعمالة، وتعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق بناء القدرات للإنتاج والخدمات ذات القيمة المضافة من أجل حفز الطلب على المستويين المحلي والخارجي.

(5) تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

تتسم قدرة منظمة العمل الدولية على البحث وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية بالأهمية، وينبغي وضع خبرتها في صميم الأنشطة التي تقوم بها مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين والنظام متعدد الأطراف، كما ان التعاون الدولي في هذا السياق له أهمية خاصة تتجسد في بناء إطار إشرافي وتنظيمي للقطاع المالي يكون أكثر متانة واتساقاً على مستوى العالم، وتعزيز المبادلات التجارية والأسواق الفعالة والمنظمة تنظيماً جيداً، ولا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية في البلدان عند رفع الحواجز المطروحة أمام الأسواق المحلية والأجنبية.

(6) ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها

إن ضمان مشاركة البلدان النامية بشكل فعال في استراتيجيات التنمية المستدامة يستدعي التشجيع من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، بسبب دورها الحيوي في إتاحة الموارد المالية، وقدراتها المتنامية على اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان التي تواجه قيوداً مالية وسياسية؛ والوفاء بالالتزامات بزيادة المعونة لتفادي حصول تراجع جسيم في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية؛ ويجب في هذه المرحلة حث المجتمع الدولي على تعزيز المساعدة الإنمائية، بما في ذلك دعم ميزانيات إرساء الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية، وصياغة خطط الانتعاش التي تأخذ في الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، وتدمجها في جميع التدابير، ولا بد للمرأة العربية أن تأخذ بزمام دورها وتُسمع صوت مجتمعها على قدم المساواة مع الرجل في كافة النقاشات حول هذه الخطط، سواء عند تصميمها أو تقييم نجاحها.

(7) تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية

كفلت المادة 25 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تمتع العمال المهاجرين بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر وشروط العمل الأخرى، وشروط الاستخدام، واعتبرت الانتقاص في عقود العمل الخاصة خلافا لمبدأ المساواة في المعاملة أمرا غير مشروع.

كما نصت المادة 26 على حق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في المشاركة في اجتماعات وأنشطة نقابات العمال وأي جمعيات أخرى منشأة وفقا للقانون، وأعطت حق التماس العون والمساعدة من أية نقابة عمال ومن أية جمعية، بينما فسرت المادة 27 ما يتعلق بالضمان الاجتماعي، حيث يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم في دولة العمل بنفس المعاملة التي يعامل بها رعايا الدولة بقدر استيفائهم للشروط التي ينص عليها التشريع المنطبق في تلك الدولة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المنطبقة فيها، كما أن المادة 32 أعطت الحق للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لدى انتهاء إقامتهم في دولة العمل، أن يحولوا دخولهم ومدخراتهم، وأن يحملوا معهم وفقا للتشريع في الدول المعنية، أمتعتهم وممتلكاتهم الشخصية.

إن الفجوة الاقتصادية المتمثلة بتفاوت مستويات الدخل بين مجموعات اقتصادية مختلفة في العالم العربي كارتفاع الدخل في اقتصاد الخليج العربي مثلا، تشكل عوامل جاذبة لمزيد من المهاجرين من العمال، لذلك فمن المأمول من منظور اقليمي أن تكون هناك تدابير واجراءات تسهل انتقال العمالة العربية بصورة سلسة،

مما يحقق جانبا من الجوانب الانمائية، ومن هذا القبيل يجب العمل بشكل مشترك من قبل جميع الدول العربية على تيسير تنقل المهاجرين وإلغاء أية عوائق تحول دون ذلك بشكل تدريجي مع حلول العام 2030، ووضع سياسات واجراءات تساهم في خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة.

آليات مقترحة لتنفيذ الأهداف التنمية المستدامة

أ- تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

تمنح منظمة التجارة العالمية معاملة خاصة للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا، في العديد من القضايا التجارية وخاصة للقطاعات الزراعية، ولكن هذه القضايا ما زالت غير مكتملة التأثير، وما زال جوهر الاقتراحات التي تقدمها البلدان النامية في اطار هذه المنظمة هو المطالبة بتحسين شروط المنافسة عن طريق إقناع البلدان المتقدمة بالإسراع في إلغاء سياساتها التي تؤدي إلى تشويه التجارة، فلا ينبغي أن تكون النصوص والأحكام التي تحقق هذه الغاية في صورة استثناءات أو معاملة خاصة، بل ينبغي أن تعكس الأهداف المشروعة من وضع القواعد، كما ينبغي وجود مزيد من التناسق بين سياسات تجارة المنتجات الزراعية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة للقطاع الزراعي، مراعاة للبعد الانمائي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تسفر المفاوضات الخاصة بالزراعة عن اتفاق بشأن إنشاء صندوق للتنمية يتضمن تدابير دعم إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية التي تهم فقراء الريف في البلدان النامية على أساس مستمر. وينبغي أن يشمل هذا الصندوق العناصر الرئيسية للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تغطيها الفقرة 2 من المادة 6 من اتفاقية الزراعة. ولا ينبغي أن توصف هذه العناصر بأنها "استثناءات" من خفض مقياس الدعم الكلي، بل كحق من حقوق البلدان النامية يهدف إلى توفير:

- استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ودعم لمستلزمات الإنتاج أو غير ذلك من أشكال الدعم للأسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر، وذلك لتشجيع التنمية الزراعية والريفية؛ ويمكن أن يكون هذا الدعم عاماً أو سلعياً، بشرط أن يكون موجهاً بشكل فعال لمصلحة فقراء الريف؛
- برامج لتعزز تنويع المنتجات في القطاع الزراعي في البلدان النامية الصغيرة ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على عدد صغير جداً من السلع في صادراتها؛

- مواد غذائية بأسعار مدعومة في إطار برامج موجهة نحو فئات معينة لتلبية متطلبات الفقراء الغذائية (سواء كانوا بالمناطق الحضرية أو الريفية)، كجزء من الجهود العامة التي تستهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى هذه "الحقوق" الأساسية، ينبغي النظر في رفع مستوى الحد الأدنى المسموح به للدعم إلى 15 في المائة مثلاً بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أو غيرها من البلدان الصغيرة شديدة التعرض للمخاطر التجارية.

وهناك حاجة إلى توسيع الفرص أمام البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتخفيض الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة لصادراتها بالتدريج، وبمعدل أسرع مما هو مطبق على البلدان النامية، توطئة لإلغائه تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، فمن اللازم معالجة القمم التعريفية المطبقة على المنتجات الزراعية على وجه السرعة، كأن يكون ذلك طبقاً لمنهاج يقوم على صيغة محددة تنص على أن يكون خفض التعريفات العالية بنسبة أعلى في البلدان المتقدمة.

وأخيراً، هناك حاجة كبيرة إلى زيادة التناسق بين سياسات تجارة المنتجات الزراعية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة لقطاعي الأغذية والزراعة في البلدان النامية، وهذا يتطلب تلافي وجود عدم تناسق حقيقي عندما تقدم الجهات المانحة مساعدات من أجل زيادة إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية في البلدان النامية، من ناحية؛ والإضرار بجهودها وجهود البلدان النامية بالتخلص من فائض المنتجات الزراعية والغذائية بأسعار مدعومة في أسواق البلدان النامية، من ناحية أخرى.

يتطلب ذلك أيضاً وجود تنسيق مسبق بين سياسات التجارة وسياسات المعونة يسفر عن التزام البلدان المتقدمة بمساعدة البلدان النامية على التقيد بالمعايير التي تنص عليها اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية في أسواق الاستيراد عندما يكون لهذه المعايير تأثير سيئ على صادرات البلدان النامية.

ب- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية

لعبت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورا هاما في تشجيع المساعدة الانمائية، حيث قامت بتحديد معدلات منشودة لنمو البلدان النامية، وتحقيق الهدف الأدنى لحجم المعونة المحدد بنسبة 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة اقتصاديا محسوبا بأسعار السوق، وتيسير شروط إقراض البلدان النامية تيسيرا عاما بخفض معدلات الفائدة على القروض وبمنح مهل طويلة لسدادها، وكفالة ارتكاز الإقراض على

أساس معايير اجتماعية اقتصادية بحتة بريئة من أية اعتبارات سياسية، وتوفير أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية والمالية والمادية، بنوعيها الثنائي والمتعدد الأطراف وبشروط مواتية، وتحسين تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية للخطط الإنمائية القومية، وتزويد البلدان النامية بمساعدة تقنية ومالية ومادية، بشروط مواتية، وتوسيع المبادلات التجارية الدولية علي أساس مبدأي المساواة وعدم التمييز، وتصحيح مركز البلدان النامية في التجارة الدولية بتهيئة معدلات تبادل تجاري عادلة، وتوفير نظام أفضليات معمم، غير تبادلي وغير تمييزي، لصادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو.

اقتراح آليات القياس لمؤشرات الأهداف

الهدف (10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
الهدف الفرعي	**مؤشرات مقترحة لرصد التقدم**
الهدف (1): التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030	1) معدلات نمو إنفاق الأسر 2) نصيب الفرد من الدخل 3) إجمالي عدد السكان 4) توزيع الثروة 5) معدل الدخل الشخصي 6) حجم الضرائب والإعانات والإيرادات 7) أعداد وتوزيع الوكلاء الاقتصاديين 8) الانفاق العام على الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية
الهدف (3) ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.	1) نسب التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، مصنفة حسب الجنس. 2) نسب الترشح للانتخابات، مصنفة حسب الجنس. 3) نسب المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، مصنفة حسب الجنس. 4) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء والأقليات في البرلمان الوطني و/ أو في المكاتب الفرعية الوطنية المنتخبة لكل حصة من السكان. 5) نسب شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، مصنفة حسب الجنس. 6) نسب المشاركة في ادارة المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد، مصنفة حسب الجنس. 7) نسب تمثيل الحكومات على المستوى الدولي، مصنفة حسب الجنس. 8) نسب الاشتراك في أعمال المنظمات الدولية، مصنفة حسب الجنس. 9) نسب حيازة الحقوق الآمنة على الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية، "أدلة الحيازة الموثقة أو المعترف بها" مصنفة حسب الجنس والأقليات.

الهدف (4) اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية.	1) احصائيات الأجور والتعويضات، وتكاليف اليد العاملة 2) احصائيات تنقل العمالة، حجم البطالة، والهجرة

إلقاء الضوء على أهم الفرص المتاحة أمام المرأة العربية

تحظى المرأة العربية الآن بالمزيد من الفرص التي تفتح أمامها بوابات الأمل والعمل نحو مستقبل أفضل، ويمكن إجمال هذه الفرص بما يلي:

1- كفلت الشرائع الدولية ومن أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدينة والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به، والاتفاقية المتعلقة بحقوق المرأة السياسية مجموعة من الحقوق المتعلقة بالمرأة، حيث ضمنت حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية، والحق في تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة وممارسة الحقوق السياسية، بالإضافة إلى إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث لا تقتصر هذه الاتفاقية على التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في السياسة ولكن تلزم الدول التي صادقت عليها بتقديم تقارير عن تطبيق بنودها وتوثيق ما تقوم به هذه الدول نحو تشجيع المشاركة السياسية للمرأة.

2- زادت المؤتمرات الدولية للمرأة وما تمخض عنها من مقررات وخطط عمل وآليات للتنفيذ من تمكين المرأة العربية، لقد نظمت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات عالمية للمرأة كان التركيز الأكبر فيها على المساواة والتنمية والسلم والمشاركة والنهوض بواقع المرأة. بالإضافة إلى مؤتمرات القمة العربية للمرأة الهادفة لتمكين المرأة العربية والتغلب على التحديات التى تواجهها، وتمثل التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العربية مصدرا خصبا للتغلب على العديد من تحديات المرأة العربية إن أحسن التعامل معها من خلال استراتيجيات وخطط عمل محددة، تراعى الظروف الخاصة بكل مجتمع عربى على حدة، وتضع من الآليات ما يضمن دقة التنفيذ وضمان التمويل اللازم لمشروعات المرأة وجودة المتابعة.

3- تيارات العولمة التي تشكل مجالا لاستغلال الفرص بما تتيحه من تكنولوجيا الاتصال الجديدة التي تعمل فى اتجاه تمكين المرأة العربية وتحريرها وتعزيز فرص الاتصال بغيرها على مستوى العالم لتتخطى بذلك كل القيود المفروضة عليها جغرافيا واجتماعيا، كما أن فرص التعليم والعمل وممارسة

أشكال مختلفة من العمل السياسي عبر الانترنت لا حدود لها، حيث تستخدم المرأة العربية شبكة الانترنت فى انشاء مواقع خاصة بها للدفاع عن قضاياها، وتستعين بهذه الشبكة في تشكيل منظمات نسائية تعمل بمثابة قوى ضغط فاعلة على الحكومات للمطالبة بحقوقها والبحث عن مكان لها فى العالم الجديد، كما أن العولمة جاءت بالكثير من الأفكار التي تدور حول التعددية السياسية، وحقوق الانسان، وتمكين المرأة ومساواتها بالرجل، وحق المرأة فى مشاركة الرجل في صنع القرارات على كافة المستويات.

4- فيما يتعلق بالدساتير والقوانين العربية فالفجوة القائمة بين النصوص النظرية وبين الممارسات العملية تتيح للمرأة العربية استمرار المطالبة بحقوقها كافة من خلال تفعيل ما هو مشروع لها.

5- منابر الإعلام العربي التي يمكن أن تعمل باتجاه تمكين المرأة ووضع أولوياتها فى قمة اهتمامات المجتمع وترقى بالخطاب الاعلامى للمرأة، وتعزز الحوار الثقافي البناء والمؤثر على تكوين القناعات أو تغييرها نحو الأمثل.

إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه المرأة العربية

أولا: التحديات التنموية

لا تختلف التحديات التى تواجه المرأة فى العالم العربى بشكل جوهري عن تلك التى تواجه المرأة فى العالم بأسرة، إلى أن حدة معاناة المرأة العربية أعلى نسبيا من معاناة الكثير من مناطق العالم بما فى ذلك بعض الأقاليم النامية، يتمثل ذلك في انخفاض معدلات التنمية الانسانية مقارنة بأية منطقة أخرى، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فى معظم البلدان العربية جزئيا مقارنة بمثيلتها فى مختلف بقاع العالم، وارتفاع نسب البطالة وخصوصا في صفوف النساء، وتوسع النشاط الاقتصادي غير النظامي وذي الإنتاجية المنخفضة، والفقر والتفاوت، وضعف التكامل الإقليمي والشراكات التنموية، والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، ومشكلة توفر البيانات ونوعيتها ومسألة البحث العلمي في خدمة التنمية.

من هذه التحديات التنموية العامة هناك مجموعة من التحديات التنموية المرتبطة بالمرأة العربية وهي:

1- اختلال ميزان المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين.

2- تأنيث الفقر.

3- تعليم المرأة العربية و تدريبها.

4- التحديات المرتبطة بالعمل والمشاركة فى الشأن العام و صنع القرار.

ثانيا: التحديات السياسية

من أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي الاحتلال والحروب والنزاعات الداخلية؛ لقد كان الصراع العربى الاسرائيلى وعدم الاستقرار السياسي الداخلي من أبرز معيقات التنمية، حيث عزز مفاهيم التمييز العرقي والديمقراطي مما أدى إلى تغييب حقوق الانسان والقانون الدولي في كثير من الأحيان، وكانت النساء من الفئات الأكثر تأثرا بسياسات الاحتلال وعدوانه المتكرر على الأراضي المحتلة.

ثالثا: التحديات الديمقراطية

يشكل غياب الممارسة الديمقراطية فى معظم البلدان العربية سمة عامة، ويعد ذلك جزءا من فقدان العالم العربى بأسره لدوره على المستوى الدولي، وفقدانه للاستقلالية في صنع مستقبله وتبعيته للآخر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وجاء كمحصلة لهذا الغياب زيادة التمييز ضد النساء، وعدم أداء الشباب لدوره المأمول في التنمية، كما برزت أيضا سمة ضعف مؤسسات الديمقراطية وآلياتها، وعدم احترام حقوق الإنسان.

رابعا: التحديات الثقافية والفكرية

تتأثر البلدان العربية بالمكون الثقافي الأساسي وهو الاسلام، لذلك فإن أي معالجة لتحديات المرأة العربية سوف تكون محفوفة بالمخاطر إذا لم تنسجم مع الروح العامة للفكر والثقافة الاسلامية، كما أن لهذا التحدي جوانب تاريخية تمتد لتشمل النساء والرجال على حد سواء، فتهميش المرأة العربية وغيابها عن دوائر صنع

القرارات وبعدها عن دائرة التأثير، وغياب حريتها ليس إلا الوجه الآخر لتهميش الرجل العربى و فقدانه لدوره و فاعليته.

رؤية واقعية لأسباب الإخفاقات في تحقيق أهداف التنمية للألفية في الدول العربية

إن النهج المتبع في بناء مراحل الإستراتيجيات التنموية في العالم العربي ما زال غير قادر نسبيا على رصد الخصوصية في القطاعات التنموية ولم يتعاطى بشمولية مع القضايا التنموية المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، وبالتالي يمكن وصفها بأنها مناهج عمياء من منظور النوع الاجتماعي، كما أن هناك قصورا في توفير البيانات والمعلومات الإحصائية وفصلها حسب الجنس عند المقارنة والتحليل.

يمكن زيادة النمو والتطور في المجتمعات من خلال زيادة الانتاجية، ولكن العالم العربي ما زال يعاني من درجة الإنتاجية المتدنية للمرأة والتي تنبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل الأرض والقروض والعمالة والخدمات.

كما أن هناك ثقلا اجتماعيا نسبيا ما زال يحكم سيطرته على عملية الإدراك والوعي للمعتقدات والممارسات الاجتماعية وأسبابها، وبالتالي صعوبة تغيير القناعات، فلا بد للمرأة أن تدرك أن مشاكلها ليست ناتجة عن عدم الكفاءة بقدر ما هي ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدرتها وإمكانياتها، كما أن عملية الوعي تعني بالتأكيد التحليل الناقد للمجتمع والتعرف على الممارسات التنموية التي تم قبولها والتسليم بها مسبقا على أساس أنها واقع، ويجب أن تتضمن أيضا فهما للأدوار المختلفة الخاصة بالجنس والنوع والتأكيد على أن دور النوع هو دور اجتماعي اقتصادي يمكن تغيره.

ضعف المشاركة حيث تمثل فجوة النوع الاجتماعي في عملية المشاركة أكثر المظاهر رؤية ووضوحا المؤسسات المختلفة سواء الوطنية أو الاقليمية. وعليه فلا بد من مشاركة النساء بشكل متساو مع الرجال في عملية تحديد الاحتياجات والتخطيط والإدارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

من الملاحظ اختلال توازن القوى في شغل المراكز المتقدمة لصالح الرجال، حيث تعززت فجوة عدم المساواة بين النساء والرجال، مما يستدعي ضرورة استخدام نظام "الكوتا" في شغل هذه المراكز لفترات محددة، بحيث يتم إشراك النساء بالحد الأدنى الذي يضمن فعالية التأثير في اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي.

من الواضح اختلال تطبيقات التمكين في بعض دول العالم العربي، حيث لا يتم العمل بمفهوم التمكين ضمن الاطار التنموي، فيجب عند تطبيق مفاهيم التمكين أن لا تقتصر جوانبه على الحصول على مزيد من الموارد والخدمات الأساسية، بل يجب أن يشمل أيضا الحصول على الفوائد واستمرارية المحافظة عليها، ولتعميق المفهوم التنموي للتمكين يجب أن يتم ذلك ليس فقط بإشراك المستفيدين كفئات مستهدفة وإنما بتحسين قدراتهم ومهاراتهم حتى يتمكنوا من التعرف على المشاكل والاحتياجات ويضطلعوا في دور فعال في حلها، وهنا التمكين يعني ضم مفاهيم المساواة في النوع والتي تتضمن إشراك كل من الرجال والنساء بعدالة ومساواة.

التوصيـــــــات

أولا: عند اعداد استراتيجيات التنمية فيجب أن تشمل الأبعاد التالية:

1) المضمون الاجتماعي للاقتصاد، والتشديد على دور التشغيل في تحقيق التآزر بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
2) الخدمات العامة، واعتبار توفر الخدمات العامة الأساسية حقوقا وتناولها على هذا الأساس؛
3) السياسات القطاعية، مع اشارات إلى التعليم والصحة، والإسكان بحكم الأهمية المتزايدة للإسكان مع التوسع العمراني المتسارع.
4) السياسات عبر القطاعية، والإشارة إلى كل أنواع الاستراتيجيات الوطنية (المرأة، السكان، الشباب، التعليم، الصحة...)، وأهميتها باعتبارها سياسات يتحقق فيها تعاون أكبر بين أكثر من جهة حكومية وغير حكومية.
5) السياسات الاجتماعية المتكاملة، والتشديد على ضرورة توفرها بالحد الأدنى بصفتها إطارا تنسيقيا، أو بالحد الأقصى كاستراتيجية متكاملة بمكونات متعددة.

ثانيا: أسلوب العمل والشراكات، والتشديد على مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وهو أمر ذو أهمية بالغة في البلدان العربية في المرحلة الراهنة، والتركيز على ثقافة الحوار وإيجاد آليات الحوار والمشاركة حقيقية.

ثالثا: استخدام مفهوم النموذج الاقتصادي التنموي ليكون الاقتصاد مكونا أساسيا من إستراتيجية التنمية، بحيث يحقق النمو من خلال استجابته لثلاثة مبادئ هي:

•أن يكون اقتصادًا صديقًا للفقراء، مولدًا لفرص العمل، مقترنًا بنظام فعال للمساعدات الاجتماعية للفئات الأشد فقرًا، وللحماية من مخاطر التعرض للفقر؛

•أن يكون اقتصادًا واسع القاعدة، أي قادرًا على توسيع قاعدة المشاركين فيه والمستفيدين منه باستمرار، يتسع لمشاركة جميع القطاعات، والمناطق الجغرافية، والمؤسسات الاقتصادية من مختلف الأحجام؛

•أن يكون اقتصادًا يقلص التفاوت والاستقطاب من مختلف الأنواع، منها عدم المساواة والتفاوت في الدخل، والفوارق التنموية بين المناطق، والفوارق الاجتماعية، وممارسات التمييز على أساس الانتماء الإثني أو العرقي، أو العمر أو الدين والطائفة.

المراجع والقراءات المساعدة:

1. الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.
2. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها 180/34 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1979،
3. إعلان ومنهاج عمل بيجين، القرار 1 للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد في بيجين خلال الفترة 4-15 أيلول/سبتمبر 1995.
4. القرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين (جنيف، حزيران/يونيه 2009)، منظمة العمل الدولية.
5. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم /158 اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديمسبر 1990
6. إعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2542 (د-24) المؤرخ في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969.
7. تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الانمائية للألفية عام 2010.
8. خطة الأمم المتحدة لما بعد عام 2015 منظور اقليمي- اصدارات الاسكوا 2013.
9. مستودع وثائق منظمة الفاو: المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية.